Publication	Al Alam Al Youm
Date	January 12, 2017
Circulation	51,370
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Health minister: only 3,000 drugs get price hike; Pharmacists' Syndicate head says MoH raised prices of 4,500 drugs
Page	01, 03
Reporter	Mahmoud Younes

« العالم اليوم » ترصد صراع الساعات الأخيرة قبل إعلان الأسعار الجديدة للأدوية

الوزير: الزيادة تقتصر على 3 آلاف صنف.. ونقيب الصيادلة: 4500 صنف

كتب - محمود يونس:

تصاعد الصراع بين أطراف سوق الأدوية قبل ساعات من الاعلان الرسمي للأسعار الجديدة للأدوية اليوم. وفيما أكد د. أحمد عماد راضي زير الصحة أن الزيادة ستطول 300 صنف فقط أعلن نقيب الصيادلة أن الزيادة ستطول 4500 صنف وليس 3000 وأن قرار الزيادة «كارثي» على حد وصفه.

وقال وزيرالصحة في مؤتمر صحفي بمجلس الوزراء أمس إن الزيادة الجديد ستطول 10% من أدوية الأمراض المزمنة، مؤكدا أن حوالى 3000 صنف دوائى فقط من إجمالى 12 ألفاً سيطولها ارتفاع السعر، ما تتراوح نسبته 15% للأدوية المحلية، و 20 % للأدوية المستوردة.وأوضح وزير الصحة أن متابعة ملف الدواء يتم من خلال لجان على أعلى مستوى ومن القيادة السياسية والحكومة لم ترضخ لشركات الأدوية بل أن مصلحة المريض كانت هى الأساس للتفاوض والتوصل الى حلول رغم أن الجميع يعلم أن شركات الادوية تعرضت لضغوط مالية ضخمة نتيجة تحرير سعر الصرف و كان يجب أن تحدث الزيادة حتى لا يختفي الدواء وتتوقف الصناعة، وما يترتب على ذلك من زيادة معاناة المريض بسبب نقص الدواء، وهذا ما دفع الحكومة لرفع السعر بشكل مناسب لتوفير الدواء وبمقدار لا يتناسب مع زيادة سعر الصرف بأى حال من الأحوال. وأضاف وزير الصحة أن الدواء هو الشيء الوحيد في مصر الذي يتداول بالتسعيرة الجبرية ولا يوجد دواء واحد يخرج الا من خلال تسعيره من إدارة التسعير. وأكد أن شركات الانتاج لم تخفض انتاجها ولم تقلل استيرادها ومشكلة نقص الادوية حدثت بسبب حجب بعض المؤسسات للأدوية بعد تجميعها من السوق المحلي طمعا فى تحقيق مكاسب بعد زيادة أسعارها، وهذا ما تصدت له ادارة النواقص التى حصرت الادوية الناقصة في السوق ووجدت أنها تتراوح بين 250 إلى 3000 صنف من، وهذا النقص سيتلاشى بمجرد اعلان التسعيرة الجديدة .ورحب د. اسامة رستم نائب رئيس غرفة صناعة الادوية باتحاد الصناعات بالقرار موضحا أنه يشمل 3% من الادوية المسجلة فى السوق المصري، وهى نسبة ضئيلة خطوة مقبولة مبدئيا. وأشار إلى ان هناك اتفاقا بين الوزارة وشركات الادوية بمراجعة اسعار الادوية خلال 6 اشهر بناء على تداعيات وتأثيرات تعويم الجنيه على سوق الادوية.

في المقابل, انتقد د. محيي عبيد نقيب الصيادلة رفع اسعار الأدوية, موضحا أن القرار يتضمن 4500 صنف دوائي وليس 3 آلاف كما تردد الوزارة.

التفاصيل ص3

الاعلان عن قائمة تضم 3000 صنف بمؤتمر صحفي اليوم

وزير الصحة: 10% زيادة فى أسعار أدوية الأمراض المزمنة

أكد الدكتور أحمد عماد وزير الصحة والسكان أن حوالى 3000 صنف دوائى فقط من إجمالى 12 ألفاً سيطولها ارتفاع السعر، وهو ما تتراوح نسبته 15% للأدوية المحلية، و 20 % للأدوية المستوردة.

وأشار وزير الصحة الى أن زيادة الأسعار ستطول 10 % فقط من أدوية علاج الأمراض المزمنة، لافتاً إلى أن هذا العرض جاء بعد عدة اجتماعات بمشاركة الاجهزة الرقابية بالدولة مع شركات الادوية المحلية والعالمية، وتم التوصل الى هذا المقترح التوافقي، وسيتم الاعلان عن الأدوية التى سترتفع أسعارها خلال مؤتمر صحفي مساء اليوم الخميس.

وأوضح وزير الصحة أن شركات الأدوية عرضت فى بادئ الأمر زيادة سعر جميع أصناف الادوية "بالتزامن مع زيادة سعر الصرف، مبررين ذلك بزيادة سعر المادة الخام التى تستوردها، إلا أن ذلك تم رفضه من جميع الجهات.

وقال الوزير فى تصريحات صحفية، إن الشركات تقدمت بطلب آخر بعد اجتماعها مع وزير الصحة لزيادة سعر جميع الادوية بنسبة 50%، لكن وجد أن ذلك يمثل عبء كبير على المواطن، وذكرت وقتها شركات الادوية أن رفض عرضها سوف يترتب عليه توقف الانتاج، والاستيراد، إلا أن هذا العرض تم رفضه أيضا من الوزارة ومجلس الوزراء، ومجلس النواب.

وأشار وزير الصحة إلى أن متابعة ملف الدواء يتم من خلال لجان على أعلى مستوى، ومن القيادة السياسية، وكما يتضح من العروض السابقة للشركات، فإن الحكومه لم ترضخ لشركات الأدوية، بل إن مصلحة المريض المصرى كانت هى الأساس للتفاوض والتوصل الى حلول، رغم أن الجميع يعلم أن شركات الادويه تعرضت لضغوط ماليه ضخمة نتيجة تحرير سعر الصرف ونحن نحترم ذلك، ولكن كان يجب أن تحدث هذه الزيادة حتى لا يختفى الدواء، وتتوقف الصناعة، وما يترتب على ذلك من زيادة معاناة المريض المصري بسبب نقص الدواء، وهذا ما دفع الحكومة لرفع السعر بشكل مناسب لتوفير الدواء وبمقدار لا يتناسب مع زيادة سعر الصرف بأى حال من الأحوال.

وأضاف وزير الصحة أن الدواء هو الشيء الوحيد في مصر الذي يتداول بالتسعيرة الجبرية ولا يوجد دواء واحد يخرج الا من خلال تسعيره من إدارة التسعير.

وقال وزير الصحة إنه تم مراجعة 3500 دواء حتى الان بنسبة حوالي 92% من الادوية المقدمة من الشركات لتحديد الأصناف التي سيتم قبولها أو رفضها، مشيراً إلى أن المراجعة تتم عن طريق فصل أدوية علاج الأمراض المزمنة، عن غيرها، بالإضافة إلى مراجعة كل دواء لعلاج الأمراض المزمنة على حدة للتأكد من توافر المثائل والبدائل في السوق المحلي له عن طريق لجنة تسعير الدواء المنعقدة منذ 10 ايام.

وأكد أن جميع المراحل تلك يتم متابعتها يوميا من قبله ، ومن قبل رئيس مجلس الوزراء الذي جاء الى ديوان عام الوزارة ليتابع آخر مستجدات عمل اللجنة بنفسه.

الجدير بالذكر أن التسعيرة الجبرية هي ما تصدره الوزارة وبشروط التطبيق التي تضعها علي اخطار التسعيرة الجبرية وكافة السنوات السابقة كان يتم الاشتراط علي التشغيلات الجديدة منعا لتخزين وحجب الدواء عن المواطنين.

ومن ناحية أخرى أشاد وزير الصحة والسكان بموافقة شركات الدواء على العرض النهائى بعد الحاج الوزارة والحاح الحكومه على أن كل المنتجات التي يزيد سعرها لا تتعدى من 20-15 من منتجاتها بالكامل، رغم أن الزيادة الدولاريه شملت كل المنتجات.

وأكد وزير الصحة أن شركات الانتاج لم تخفض انتاجها ولم تقلل استيرادها وان مشكلة نقص الادوية حدثت بسبب حجب بعض المؤسسات للأدوية بعد تجميعها من السوق المحلي طمعا فى تحقيق مكاسب بعد زيادة أسعارها، وهذا ما تصدت له ادارة النواقص التى حصرت الادوية الناقصة في السوق، ووجدت أنها لاتتراوح ما بين 250 إلى 300 صنف من اجمالي 12الف صنف، لافتا الى أن هذا النقص سوف يتلاشى بمجرد الاعلان عن التسعيرة الجديده .

الصيادلة تعلن: الزيادة تطول 4500 صنف دواء وليس 3000 .. والقرار «كارثى»

كتب - محمود يونس

انتقد الدكتور محيى عبيد نقيب الصيادلة قرارووزير الصحة أحمد عماد الدين برفع اسعار حوالى 3000 صنف دوائى من إجمالى 12 ألفا، بنسبه 15% للأدوية المحلية، و 20 % للأدوية المستوردة.

وقال عبيد، فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» إن قرار الوزير يتضمن 4,500 ألف صنف دوائي وليس 3 آلاف كما تردد الوزارة، مشيرا إلى أن القرار عشوائي ويضر بالمواطن والسوق المصري. وكان الدكتور أحمد عماد الدين راضي، وزير الصحة والسكان، أن زيادة أسعار الأدوية في مصر لن تتجاوز 3000 صنف من بين 12 ألف صنف دوائي متداول في السوق المصري، وهو ما تتراوح نسبته 15 % للأدوية المحلية، و20 % للأدوية المستوردة، فيما تضمنت تلك النسبة عددا قليلا من أدوية علاج الأمراض المزمنة لا تتجاوز 10 %. وأشار نقيب الصيادلة إلى أن القرار كارثي وصدر بدون دراسة، لافتا إلى اجتماع مجلس نقابة الصيادلة لاتخاذ موقف واضح بشأن ذلك القرار، كما أن قرار الزيادة شمل أدوية الأمراض المزمنة.

وأكد على عدم دعوة النقابة للمشاركة فى مناقشات زيادة أسعار الأدوية التى تمت بين وزارة الصحة وغرفة صناعة الأدوية وممثلى الشركات، مشيرا إلى أن القرارات العشوائية ستؤدى إلى زيادة الاحتكار وتخزين الشركات للأدوية لبيعها بالسعر الجديد.